

الدّرس التّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق، دراسة وصفية تحليلية (كتاب المختصر، شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التّفتازاني (ت: 791هـ) أمودجا)

The Grammatical Lesson in the Edited Rhetorical Manuscript: A Descriptive-Analytical Study (Al-Mukhtaṣar: Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ by Sa'd al-Dīn al-Taftāzānī, d. 791 AH, as a Sample)

¹ عائشة بحير، ²محفوظ بن عربيّة

¹ جامعة البليدة 2 (الجزائر)، ea.bahir@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 2 (الجزائر)، m.benarbia@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2025/10/09

تاريخ الاستلام: 2025/08/14

ملخص:

إنّ للعناية بعلوم العربيّة أهميّة بالغة في اكتساب اللّسان العربيّ، وحفظه من الزّيف، وهي السّبيل للتّدبر في كلام الله المنزل، ولعلّ العناية بهذه العلوم تزداد أكثر حين يتعلّق الأمر بدراسة نفائس المخطوطات، وتحقيقها، وذلك باتّباع منهج علميّ دقيق ينهجه المحقّق مع ما يتطلّبه ذلك من دربة، وحنكة، ودراية باللّغة، وبأسلوب التّأليف، وغير ذلك من متطلّبات التّحقيق. وحين يتعلّق الأمر بمخطوطات البلاغة بمختلف أنواعها فإنّ أهمّيّتها تظهر من خلال عناية العلماء بها شرحا، واختصارا، وتحشية، ونظما.

وكتاب مفتاح العلوم للسّكاكي من أكثر كتب البلاغة التي لقيت اهتماما وعناية خاصّين من قبل العلماء والدارسين فأقبلوا عليه ملخّصين، وشارحين، ومذيلين، ومن الحواشي على هذا المصنّف كتاب المختصر، شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التّفتازاني (ت: 791هـ) الذي شرح فيه مختصر الخطيب القزويني (ت: 739هـ) على مفتاح العلوم للإمام السّكاكي (ت: 626هـ). ومن خلال هذا المقال سنبيّن العلاقة بين الدّرس التّحويّ والدّرس البلاغيّ في مخطوطات البلاغة المحقّقة من خلال دراسة منهج المحقّق لهذا الشّرح؛ لنخلص إلى بيان أهميّة المسائل التّحويّة في نجاعة المصنّفات البلاغيّة المحقّقة.

Abstract:

The scholarly attention devoted to the Arabic linguistic sciences plays a pivotal role in mastering the Arabic language and safeguarding it from deviation. Such attention constitutes an essential means for reflecting upon the revealed Word of God. Indeed, the significance of these disciplines becomes even more pronounced when it pertains to the study and critical editing of rare manuscripts, which requires the adoption of a rigorous scholarly methodology. The editor must possess profound expertise, methodological acumen, and a thorough understanding of classical compositional styles, along with other essential qualifications inherent to the process of textual criticism.

When it comes to manuscripts in the field of rhetoric in their various forms, their importance is further highlighted by the extensive scholarly engagement they have received through commentaries, abridgments, glosses, and versifications. Among the most influential works in rhetorical theory, *Mafātīḥ al-‘Ulūm* by al-Sakkākī (d. 626 AH) has attracted exceptional scholarly interest, prompting numerous abridgments, commentaries, and explanatory treatises. . One notable gloss on this seminal work is *Al-Mukhtaṣar: Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ* by Sa‘d al-Dīn al-Taftāzānī (d. 791 AH), which provides a commentary on al-Khaṭīb al-Qazwīnī’s (d. 739 AH) abridgment of al-Sakkākī’s *Mafātīḥ al-‘Ulūm*

Through this article, we aim to elucidate the interrelationship between grammatical and rhetorical instruction within critically edited rhetorical manuscripts by analyzing the editorial methodology applied to this particular commentary. Our investigation will ultimately demonstrate the significance of grammatical considerations in enhancing the effectiveness and scholarly value of the edited rhetorical works.

Keywords: grammatical lesson; rhetorical manuscript; editing; al-Mukhtaṣar; al-Taftāzānī.

1. مقدمة:

بلغ الترابط والتكامل بين علوم العربية مبلغاً لا يمكن معه الفصل بين علم منها عن بقية العلوم، وقد أدرك علماء العربية القدامى ذلك، فأثقفوها، وأبحروا في ميادين بحثها نحواً، وصرفاً، وبلاغةً، وأدباً، ونقداً، وقد نجد المصنّف الواحد من مصنّفاتهم يضمّ مسائل متفرّقة من شتى هذه العلوم. وعلم النحو وعلم البلاغة من العلوم التي تجمع بينهما علاقة وطيدة؛ فبالنحو تُدرك المعاني؛ فهو إذا سلّم لها، وطريق لبلوغها.

ولعلّ الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ) من أوائل علماء العربية الذين أثبتوا العلاقة بين علمي النحو والبلاغة؛ فقد خصّص لذلك باباً سماه: (القول في نظم الكلام ومكان النحو منه)، وفيه يقول: "اعلم أن ليس النظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله، وتعرف مناهجه التي تُهتج، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تُخلّ بشيء منها"¹.

وتبع الجرجاني ثلّة من علماء البلاغة الذين ساروا وفق سيره، كالزّمخشري، والسّكاكي، والخطيب القزويني في تلخيصه لمفتاح العلوم، ثمّ من تقدّم لشرح هذا المصنّف من البلاغيين.

ومن خلال هذا المقال سأبيّن حقيقة كلّ من علم النحو، وعلم البلاغة، ومسائلهما، ثمّ أعرج إلى بيان المسائل النحويّة التي تضمّنها كتاب المختصر، شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني (ت: 791هـ)، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية: ما المقصود بعلم النحو؟ وما المقصود بعلم البلاغة؟ ما العلاقة بين هذين العلمين من خلال مصنّفات البلاغة المحقّقة؟ ما أبرز المسائل النحويّة التي طرحها مصنّف المختصر للتفتازاني؟

أمّا هدفي من إنجاز هذا المقال الذي اعتمدت فيه المنهج الوصفيّ التحليليّ فهو توضيح معالم الدّرس النحويّ في المصنّف البلاغيّ المحقّق، والموسوم بالمختصر، شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني، لأسلّط الضوء على اجتهادات المحقّق الدكتور "عجاج عودة برغش" في تخريج المسائل النحويّة، وقدرته على ربطها

¹ - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، 1413هـ/1992م، ص81.

الدّرس النّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق

بموضعها من الدّرس البلاغيّ للمختصر مع تقديم نماذج من هذا المصنّف الذي يعدّ امتداداً لمدرسة الخطيب القزويني البلاغيّة، ومنه استنتاج أسس العلاقة بين علمي النّحو والبلاغة.

2. علم التّحقيق

1.2 تعريف علم التّحقيق:

عرّفه ابن سيده لغة بقوله: "حقّه، يُحقّه حقّاً، وأحقّه، كلاهما: أثبتّه، وصار عنده حقّاً لا يشكّ فيه، وحقّاً الأمر، يُحقّه حقّاً، وأحقّه: كان منه على يقين"¹.

وفي مقاييس اللّغة: "الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدلّ على إحكام الشّيء وصحّته. فالحقّ نقيض الباطل، ثمّ يرجع كلّ فرع إليه بجودة الاستخراج، وحسن التّلفيق"².

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه عبد السّلام محمّد هارون بقوله: "هذا هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصّة بالمخطوطات حتّى يمكن التّثبت من استيفائها لشرائط معيّنة، فالكتاب المحقّق هو الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلّفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنّه أقرب ما يكون إلى الصّورة التي تركها مؤلّفه"³.

ويوضّح رمضان عبد التّوّاب مفهوم التّحقيق أكثر حين نفى أنّ قول المحقّقين: "يقرب من أصله" بمعنى تخمين قراءة ما، بل ذلك يعني ضرورة الاجتهاد أكثر من أجل الحصول على دلائل تؤكّد القراءة المختارة، وفي ذلك يقول: "فالتّحقيق إثبات القضية بدليل"⁴.

2.2 قواعد تحقيق المخطوطات:

¹ - علي بن إسماعيل بن سيده المرسّي أبو الحسن (ت: 458هـ)، المحكم، والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هندراوي، 1421هـ/ 2000م، ج: 2، ص472.

² - أحمد بن فارس بن زكريّا أبو الحسن (ت: 395هـ)، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، 1399هـ/ 1979م، ج: 2، ص15.

³ - عبد السّلام محمّد هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، 1318هـ/ 1998، ص42.

⁴ - رمضان عبد التّوّاب مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين، 1985، ص5.

يتفق معظم محققي النصوص على جملة من القواعد التي تعينهم على التّجّاح في إخراج المخطوط على الصّورة الأقرب التي يرضاها صاحبه. وقد حاولت جمع هذه القواعد في النقاط الآتية:

1. توثيق عنوان المخطوط، وصحّة نسبته إلى صاحبه؛ أمّا تحقيق العنوان فلا بدّ على المحقّق أن يتأكّد من صحّته؛ فبعض المخطوطات تخلو من العنوان لفقدان الورقة الأولى منها، أو لانطماس عنوانها، وقد يوجد عليها عنوان واضح لكنّه مزيف¹، وأمّا فيما يتعلّق بصحّة نسبة المخطوط إلى صاحبه فيكون من خلال الاعتماد على معجم ألفاظه، وطرائق أدائه، ونمط شخصيّته، كما ينبغي التأكّد من عدم تعرّض المخطوط للتزوير، أو الحشو، أو التّحريف، أو الإكمال. وفي هذه المرحلة على المحقّق أن يرجع إلى ما جاء في ثبوت مؤلفاته في كتب التّراجم، والطّبقات، مع استقراء ما في فهارس الكتب العربيّة التي تصل إلى عصر النّص².

2. اعتماد نسخة للتحقيق تكون بمثابة النّسخة الأمّ؛ وهذه العمليّة مهمّة جدّاً في عمل المحقّق، والخطأ فيها غير مسموح به، ولتجنّب الخطأ في تحديد النّسخة الأمّ لا بدّ من التّريث، والمرور بمراحل أهمّها قراءة ما جاء في الصّفحة الأولى والصّفحة الأخيرة من النّسخ جميعها بتمعّن؛ إذ ستعيّنه عبارات البدء والختام في معرفة ما إذا كانت النّسخة التي بين يديه هي الأصل، ثمّ المقارنة بين خطّ النّسخ وخطّ المؤلّف في مخطوطات أخرى ثبتت أنّها مكتوبة بخطّ يده، كما أنّ تاريخ النّسخ يعين في تحديد النّسخة الأمّ³.

3. المقابلة بين النّسخ؛ وذلك لإثبات الفروقات - إن وُجدت - بين النّسخة الأمّ وبقية النّسخ من خلال الإشارة إلى ذلك في الحواشي، بالإضافة إلى الإشارة إلى الزّيادات الموجودة في النّسخ، سواء كانت من أصل النّص، أو لم تكن كذلك⁴.

¹ - عبد السلام محمّد هارون، المرجع السابق، ص43.

² - عبد المجيد دياب، تحقيق الثّراث العربي، منهجه، وتطوّره، 1993م، ص209.

³ - أحمد محمّد الخراط، محاضرات في تحقيق النّصوص، 1408هـ / 1988م، ص36، 37.

⁴ - مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث، وقواعد التحقيق، 1998، ص148.

الدّرس النّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق

4. جعل ما يضاف للمخطوط من حروف، أو ألفاظ سقطت سهواً بين معقوفين [] للدلالة على موضع الإضافة، مع الإشارة إلى ذلك في التعليلات، وكذلك الأمر في حال وجود خرم في المخطوط¹.
5. قد يصحّح المحقّق بعض الألفاظ في المتن، فيشير إلى ذلك في الحاشية، وهذه الألفاظ المصحّحة تزيد من قيمة النسخة².
6. ضبط الألفاظ المثيرة للشبهة في معناها، وتوضيح الملتبس من الضمائر، والأسماء، والألفاظ، وضبط الحروف المهملة من التّقط والإعجام³.
7. الاستعانة بالنسخ الأخرى لاستدراك السّقط في النسخة الأمّ، مع الإشارة إلى ذلك في التعليلات⁴.
8. في حال رأى المحقّق ضرورة تصحيح النّصّ في النسخة الأمّ التي كتبها المؤلّف بخطّ يده استناداً إلى سائر النسخ التي تمثّل أفضل تمثيل رأي المؤلّف فإنّ عليه الإشارة إلى ذلك في التعليلات⁵.
9. التّخريج، ويشمل تخرج الآيات القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة، والأقوال الفقهيّة، واللّغويّة، والأشعار، والأمثال، وما شاكل ذلك ممّا لا بدّ من تخرجه⁶.

3. علم النّحو

1.3 . تعريف علو النّحو:

النّحو لغة: بمعنى القصد، والطّريق، وقد جاء في الصّحاح: "النّحو: القصد، والطّريق، يُقال: "نحوت نحوك"؛ أي قصدت قصدك، و"نحوت بصري إليه"؛ أي صرفت، و"أنحيت عنه بصري"؛ أي

¹ - مهدي فضل الله، المرجع نفسه، ص148.

² - صلاح الدّين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات، 1987، ص17.

³ - مهدي فضل الله، المرجع نفسه، ص148.

⁴ - مهدي فضل الله، المرجع نفسه، ص148.

⁵ - مهدي فضل الله، المرجع نفسه، ص148.

⁶ - مؤسسة آل البيت لإحياء التّراث، منهج تحقيق المخطوطات، 1408هـ، ص31.

عدلته¹، وفي لسان العرب: "والنحو: إعراب الكلام العربيّ، والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفاً، ويكون اسماً، نحاه ينحوه، وينحاه نحواً، وانتحاه"².

النحو اصطلاحاً: يعتبر ابن السراج (ت: 316هـ) أوّل من وضع تعريفاً لهذا العلم؛ إذ قال في كتابه (الأصول في النحو): "النحو إنّما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة؛ فباستقراء كلام العرب فاعلم أنّ الفاعل رُفع، والمفعول به نُصب، وأنّ فعلاً ممّا عينه ياء، أو واو تُقلب عينه من قولهم: "قام، وباع"³.

وقد عرّفه ابن جنّي (ت: 392هـ) بقوله: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه، من إعراب وغيره، كاللّثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذا بعضهم عنها رُدّ إليها. وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي: نحوت نحواً كقولك: "قصدت قصداً، ثمّ خُصّ به انتحاء هذا هذا القبيل من العلم"⁴.

وهو من خلال هذا التعريف يتناول النحو من منظورين، المنظور الأوّل وهو الإعراب، الذي يختصّ بأواخر الكلمات حسب موقعها في التّركيب، والمنظور الثّاني وهو بنية الكلمة المفردة؛ أي ما يُعنى به علم الصّرف.

وقد كان لخالد الأزهري (ت: 905هـ) السّبق في تعريف هذا العلم تعريفاً يفصله عن علم الصّرف بقوله: "فحدّه أصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً، وبناءً، وموضوعه الكلمات العربيّة؛ لأنّه يبحث

¹ - إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي أبو نصر (ت: 393هـ)، الصّحاح، تاج اللّغة، وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، 1407هـ/ 1987م، ج: 6، ص2503.

² - محمّد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدّين بن منظور الأنصاري الرّويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، حاشية: اليازجي، وجماعة من اللّغويين، 1414، ج: 15، ص310.

³ - محمّد بن السري بن سهل أبو بكر النّحويّ المعروف بابن السّراج (ت: 316هـ)، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ج: 1، ص35.

⁴ - عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلّي (ت: 392هـ)، الخصائص، ج: 1، ص35.

الدّرس التّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق

فيه عن عوارضها الدّاتيّة من حيث الإعراب، والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى، ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه"¹.

2.3 . أبواب التّحو:

يختصّ التّحو بدراسة الكلمة، والكلام، والإعراب، وما يشمل ذلك من تفرّعات تسوقها كتب التّحو باختلافها.

1. **الكلمة والكلام:** فرّق ابن الحاجب بين الكلمة والكلام؛ فالكلمة عنده لفظ موضوع لمعنى مفرد، وهي: اسم، وفعل، وحرف، أمّا الكلام فما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يكون ذلك إلّا في اسمين، أو فعل واسم².

2. **الإعراب:** ما اختلف آخره به ليدلّ على المعاني المعتورة عليه، وأنواعه: رفع، ونصب، وجرّ³.

4. علم البلاغة:

1.4. تعريف علم البلاغة:

البلاغة لغة: جاء في الصّحاح: "بلغت المكان بلوغاً: وصلت إليه، وكذلك إذا شارفت عليه... وبلغ الغلام: أدرك، والإبلاغ: الإيصال، وكذلك التّبليغ، والاسم منه البلاغ، والبلاغ أيضاً: الكفاية، والبلاغة: الفصاحة. وبلغ الرّجل - بالضمّ - ؛ أي صار بليغاً"⁴.

البلاغة اصطلاحاً: يعدّ المبرد (ت: 285هـ) أوّل من أطلق مصطلح البلاغة على رسائله، وقد حدّد بعض معانيها من خلال رسالة صغيرة أجاب فيها عن رسالة أحمد بن الواثق الّذي سأله: "أيّ البلاغتين أبلغ؟ أبلغة الشّعْر أم بلاغة الخطب والكلام المنثور والسّجع؟ وأيّتهما عندك - أعزك الله -

¹ - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهرّيّ زين الدّين المصريّ، والمعروف بالوقاد (ت: 905هـ)، شرح التّصريح على التّوضيح، أو التّصريح بمضمون التّوضيح في التّحو، 1421هـ/ 2000م، ج: 1، ص 11، 12.

² - جمال الدّين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب المصريّ الإسنويّ المالكيّ (ت: 646هـ)، الكافية في علم النحو، تح: صالح عبد العظيم الشّاعر، 2010م، ص 11.

³ - جمال الدّين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب المصريّ الإسنويّ المالكيّ (ت: 646هـ)، المرجع نفسه، ص 11.

⁴ - إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابيّ أبو نصر (ت: 393هـ)، المرجع السّابق، ج: 4، 1316.

أبلغ؟"، فأجاب المبرّد: "إنّ حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن التّظّم حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاوضة شكلها، وأن يقرب بها البعيد، ويحذف منها الفضول"¹.

ويحدّد العسكري (ت نحو: 395هـ) مصطلح البلاغة في كتابه "الصّناعتين" بقوله: "أحقّ العلوم بالتّعلم وأولاها بالتّحفظ بعد المعرفة بالله - جلّ ثناؤه - علم البلاغة ومعرفة الفصاحة"²، وقال: "البلاغة من قولهم: بلغت الغاية إذا انتهيت إليها وبلغتها غيرى. ومبلغ الشيء: منتهاه. والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته، فسمّيت البلاغة بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السّامع فيفهمه، وسمّيت البُلغة بُلغة لأنّها تتبلّغ بها فتنتهي بك إلى ما فوقها وهى البلاغ أيضا"³، وأبدى رأيه في تعريفها، وحدّدها بقوله: "البلاغة كلّ ما تبلّغ به المعنى قلب السّامع فتمكّنه في نفسه كتمكّنه في نفسه، مع صورة مقبولة ومعرض حسن"⁴.

وقد توالّت تعريفات البلاغة بعد العسكري لكنّها في معظمها لا تؤدّي المعنى المطلوب حتّى عرفها السّكاكي (ت:) تعريفا دقيقا في كتابه (مفتاح العلوم) بقوله: "البلاغة هي بلوغ المتكلّم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بتوفية خواصّ التّراكيب حقّها وإيراد أنواع التّشبيه والمجاز والكناية على وجهها، ولها - أعني البلاغة - طرفان؛ أعلى، وأسفل متباينان تباينا لا يتراعى له ناراهما وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر متفاوتة، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبّهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات ثم تأخذ في التّزايد متصاعدة على أن تبلغ حدّ الإعجاز، وهو الطّرف الأعلى وما يقرب منه"⁵.

وقد لقي مصنّفه (مفتاح العلوم) اهتماما وعناية كبيرين من قبل الدّارسين المحدثين، واستحسنوا تقسيمه للبلاغة، وتبويبه لفنونها بعد أن كانت مجرّد تصوّر مستنبط، ومجموعة مسائل متفرّقة منثورة في الكتب من غير تنظيم واضح لها⁶.

¹ - محمّد بن يزيد المبرّد أبو العباس (ت: 285هـ)، البلاغة، تح، وفه: رمضان عبد التّوّاب، 1405هـ/ 1985م، ص 80، 81.

² - الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكري (ت نحو 395هـ)، الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، 1419هـ، ص 1.

³ - الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكري (ت نحو 395هـ)، المرجع نفسه، ص 6.

⁴ - الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكري (ت نحو 395هـ)، المرجع نفسه، ص 10.

⁵ - يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن عليّ السّكاكي الخوارزمي الحنفيّ أبو يعقوب (ت: 626هـ)، مفتاح العلوم، ضب، وه، ونع: نعيم زرزور، 1407هـ/ 1987م، ص 415، 416.

الدّرس النّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق

وكان الخطيب القزويني (ت: 739هـ) آخر من وقف عند البلاغة من المتأخرين، وميّز بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلّم، فقال عن الأولى: "وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف ومقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التّنكير يباين مقام التّعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التّقييد، ومقام التّقديم يباين مقام التّأخير، ومقام الذّكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذّكيّ يباين خطاب الغيّيّ، وكذا لكلّ كلمة مع صاحبها مقام. وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الّذي يسمّيه عبد القاهر النّظم"¹.

وقال في الثّانية: "وأما بلاغة المتكلّم فهي ملكة يُقتدر بها على تأليف كلام بليغ"².

2.4: أقسام البلاغة:

قسّم الخطيب القزويني البلاغة إلى ثلاثة أقسام، وهو التّقسيم الّذي اتّبعه البلاغيّون المتأخّرون، وساروا على نهجه. وهذه الأقسام كما ذكرها في كتابه الإيضاح في علوم البلاغة هي:

1. علم المعاني: وهو علم يُعرف به أحوال اللفظ الّتي بها يطابق مقتضى الحال.³

2. علم البيان: هو ما يحرّز به عن الثّاني - أعني التّعقيد المعنويّ -⁴.

3. علم البديع: هو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته.⁵

5. التّعريف بالتّفتازاني صاحب المختصر، وبالحقّق عجاج عودة برغش:

⁶ - إسلام ميلاد، د فاطمة صغير، 2023م، المنجز البلاغيّ للسّكّاكي في ميزان المحدثين، مجلّة المنهل، جامعة الوادي، الجزائر، المجلّد: 9، العدد: 1 (2023)، ص: 507، 520.

¹ - محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزويني الشّافعيّ، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد النعم خفاجي، ج: 1، ص 41 - 44.

² - محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزويني الشّافعيّ، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، المرجع نفسه، ج: 1، ص 49.

³ - محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزويني الشّافعيّ، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، المرجع نفسه، ج: 1، ص 52.

⁴ - محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزويني الشّافعيّ، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، المرجع السابق، ج: 1، ص 50.

⁵ - محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزويني الشّافعيّ، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، المرجع نفسه، ج: 1، ص 50.

1.5. التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني (712هـ – 791هـ) من أئمة العربية والبيان والمنطق. مولده بتفتازان، ووفاته بسمرقند. من كتبه: المختصر، تهذيب المنطق، المطول، إرشاد الهادي، شرح تصريف العزي¹.

وقد بين سبب تأليف كتاب المختصر في مقدمته، وهو أن كثيرا من الفضلاء سألوه اختصار شرحه الأول، والاقتصار على بيان معاني التلخيص، وكشف أستاذه؛ لقصر همهم عن إدراك معانيه لما فيه من الطول، وكثرة المسائل والمباحثات، ولأنّ المتحلين صاروا يأخذون منه وينسبون لأنفسهم مع مسخ للعبارات، وحملها على غير المراد منها².

2.5. عجاج عودة برغش: لم تعرّف كتب التراجم بالحقّق، لكن تيسّر لنا جمع بعض المعلومات حوله من بريده المهني بالجامعة؛ حيث فيه عرض لسيرته الذاتية. وهذه ترجمة له: عجاج عودة برغش، من مواليد سنة 1987م. تحصّل على الدكتوراه في التفسير وعلوم القرآن من كليّة الشريعة بجامعة دمشق عام 2017م، دكتور مدرّس بجامعة بلاد الشام الخاصة، فرع الفتح الإسلامي في الدراسات العليا، قسم التفسير، وعلوم القرآن. من مؤلفاته: تحقيق كتاب المختصر، شرح تلخيص المفتاح للسعد التفتازاني، وتحقيق كتاب شرح مفتاح العلوم للسعد التفتازاني³.

6. العلاقة بين الدرس النحويّ وعلم البلاغة من خلال كتاب المختصر، شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني (ت: 791هـ): يقوم عمل محقق هذا الشرح "عجاج عودة برغش" في تخرجه للمسائل النحويّة في الهامش على ذكر مقولة الشارح، ثمّ توضيحها بالاعتماد على ما ورد في بعض المصادر اللغويّة على رأسها حاشية العلامة الدسوقي (ت: 792هـ) على هذا المختصر نفسه، وحاشية العلامة البناني (ت: 1194هـ) على المختصر أيضا، فنجد أنه يذكر المسألة النحويّة، ثمّ يجعل اسم "دسوقي"، أو "بناني" بين مزدوجتين للدلالة على أنّه صاحب الشرح، مع ذكر الجزء والصّفحة من الحاشية، ومن المصادر التي

¹ - ترجمته في: سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بحاجي خليفة (ت: 1067هـ)، تج: محمد عبد القادر الأرنؤوط، إيش، وتق: أكمل الدين إحسان أوغلي، تد: صالح سعادوي صالح، فه: صلاح الدين أوغور، ج: 3 ص329، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج: 12، ص228.

² - المختصر شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 792هـ)، تج: عجاج عودة برغش، ط1، 1442هـ، 2021م، دار التقوى، دمشق، الشام، ص86.

³ - يُنظر: Agag87.barghash@damascusuniversity.edu.sy

الدّرس النّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق

اعتمد عليها أيضا في توثيق هذه المسائل وبيان أصحابها: مفتاح العلوم للسّكاكيّ، كتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام النّحويّ، الكشاف للزّمخشري... وغيرها من المصنّفات. وقد حاولت جمع أبرز المسائل النّحويّة الّتي حرص المحقّق على نقلها في الهامش، ثمّ قمت بتبويبها وفق الأقسام الآتية:

1.6. المسائل المتعلّقة بالاسم:

جواز تذكير، وتأنيت لفظة (الذّات): ونصّ التّفنّازاني: (لله): هو اسم للذّات الواجب الوجود. أمّا تخرج المحقّق على الهامش فهو: "تُسْتَعْمَلُ الذّاتُ اسْتِعْمَالَ النَّفْسِ، وَاسْتِعْمَالَ الشَّيْءِ؛ فَلِذَا يَجُوزُ فِيهَا التَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ"¹. وهنا يبيّن سبب تذكير الشّارح للفظ (الذّات)؛ فهي من الأسماء الّتي يجوز فيها التذكير والتأنيت.

في تعريف المسند إليه: فقد نقل التّفنّازاني عبارة الفزويني: "فبالإضمار؛ لأنّ المقام للتكلّم - والإضمار من أشكال تعريف المسند إليه الّتي حدّدها في تلخيصه - ثمّ قال بعدها: "أو الخطاب، أو الغيبة، نحو: (هو ضرب) لتقدّم ذكره؛ إمّا لفظا تحقيقا، أو تقديرًا، وإمّا معنى لدلالة لفظ عليه، أو قرينة حال، وإمّا حكما". وقد علّق المحقّق على لفظة (تحقيقا) موضّحا إياها بالاستعانة بشرح الدّسوقي: "تحقيقا، نحو: (جاء زيد وهو يضحك)"، وعلّق على كلمة (تقديرًا) بقوله: "نحو: في داره زيد"؛ فزيد مبتدأ، ورتبه التّقدّم، فالمرجع متقدّم تقديرًا، وعلّق على عبارة (لدلالة لفظ عليه) بقوله: "نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ المائدة/8"؛ فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بالفعل، وهو (اعدلوا)، وعلّق على عبارة: "أو قرينة حال" بقوله: "نحو قوله تعالى: ﴿فَلَهُنَّ ثَلَاثَا مِائَتٌ﴾ النساء/ 11؛ أي: الميّت؛ بقرينة أنّ الكلام في الإرث". وعلّق على عبارة (وإمّا حكما) بقوله: "نحو: هو زيد قائم؛ فالمرجع متأخّر، لكنّه في حكم المتأخّر؛ لأنّ وضع الضمير أن يرجع لمتقدّم؛ فإنّ أخّر لغرض التّفصيل بعد الإجمال كان في حكم المتقدّم²؛ وهنا نجد المحقّق يأتي بمثال لكلّ شكل من أشكال المسند إليه.

2.6. المسائل المتعلّقة بالفعل:

فعل المجاز العقليّ، بين وجوب وجود فاعل له وعدمه: وذلك في باب معرفة الحقيقة في المجاز العقليّ، وفيه يشترط التّفنّازاني وجود فاعل أو مفعول به إذا أسند إليهما الفعل يكون الإسناد حقيقة مخالفا

¹ - سعد الدّين مسعود بن عمر التّفنّازاني (ت: 792هـ)، المختصر، شرح تلخيص المفتاح، تح: عجاج عودة برغش، 1442هـ/ 2021م، ص 91.

² - سعد الدّين مسعود بن عمر التّفنّازاني (ت: 792هـ)، المرجع السّابق، ص 175.

بذلك موقف عبد القاهر الجرجاني الذي زعم أنه لا يجب أن يكون للفعل فاعل في المجاز العقلي يكون الإسناد إليه حقيقة؛ فالفعل في (سرتي رؤيتك) مثلاً لا فاعل له يكون الإسناد إليه حقيقة، بل الموجود هو السرور. وقد بين المحقق أنّ الأفعال المذكورة في متن المصنّف، وهي: الإسرار، والإقدام، والزيادة تُستعمل متعدية، ومعناها - وهو الإسرار، والإقدام، والزيادة - أمر اعتباري لا وجود له، فلا فاعل لها حقيقي، وتُستعمل لازمة، ومعناها - وهو الإسرار، والإقدام، والزيادة - أمر موجود، فلها فاعل حقيقي، وإذا ذُكرت تلك الأفعال المتعدية كان قصد المتكلم بها معاني الأفعال اللازمة¹.

3.6. المسائل المتعلقة بالحرف:

دلالة الواو على الحال عند تقدّم المسند إليه على المسند: ونصّ التفتازاني: (وأنا أسأل الله تعالى): قدّم المسند إليه قصداً إلى جعل الواو للحال.

وقد علّق المحقق على الهامش: "لأنّه لا يصحّ جعلها للحال بدون التّقديم؛ لأنّ المضارع المثبت يُربط إذا كان حالاً بالضمير، لا بالواو"²، فهنا يبيّن شرط دلالة الواو على الحال، وهو تقدّم المسند إليه على المسند.

(ال) الدّاخله على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة، لا موصول: وذلك في باب أنواع الاستغراق، حين نقل التفتازاني مثال القزويني فيما يتعلّق بالاستغراق العرفي، وهو قولهم: "جمع الأمير الصّاعه"؛ فقال فيه: "أي صاعه بلده، أو أطراف مملكته؛ لأنّه المفهوم عرفاً، لا صاعه الدّنيا". وقد حكم عليه التفتازاني بكونه مبنيّاً على مذهب المازني. وقد علّق المحقق على هذه المسألة بقوله: "وهو أنّ (ال) الدّاخله على اسم الفاعل، واسم المفعول معرفة، لا موصولة... وذكر أبو حيّان أنّ جعلها للتعريف هو مذهب الأخفش، ومذهب المازني أنّها موصول حرفي³؛ فهنا نجد المحقق يعقّب على كلام الشّارح بأنّ القول بأنّ (ال) الدّاخله على اسم الفاعل، واسم المفعول معرفة لا موصولة هو مذهب الأخفش، أمّا مذهب المازني فهو أنّها موصول حرفي على ما ذكره أبو حيّان.

معنى لو: فقد ذكر المحقق قول التفتازاني بخصوص معنى (لو)، وهذه عبارته: "ولهذا صحّ مثل قولنا: 'لو جئتني لأكرمك، لكنك لم تجئ'؛ أعني أنّ عدم الإكرام بسبب عدم المجيء"، وقد علّق عليها المحقق

¹ - سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 792هـ)، المرجع نفسه، ص164، 165.

² - سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 792هـ)، المرجع السابق، ص97.

³ - سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 792هـ)، المرجع نفسه، ص192.

الدّرس النّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق

قائلاً: "أي ولكون معنى (لو) الدّلالة على أنّ انتفاء الثّاني في الخارج إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل، لا الاستدلال بامتناع الأوّل على امتناع الثّاني كما فهم ابن الحاجب؛ إذ لو كانت للاستدلال المذكور لما صحّ هذا القول؛ لما فيه من استثناء نقيض المقدّم...¹.

4.6. المسائل المتعلّقة بتركيب الجملة:

عطف الإنشاء على الإخبار: ورد ذلك في مقام بيّن فيه التّفنّازاني محلّ قول صاحب التّلخيص: (ونعم الوكيل)؛ فقد رأى أنّه عطف إمّا على جملة (وهو حسبي)، والمخصوص محذوف، وإمّا على (حسبي)؛ أي (وهو نعم الوكيل)، فالمخصوص هو الضّمير المتقدّم على ما صرّح به صاحب المفتاح، وغيره في نحو: (زيد نعم الرّجل)، ثمّ يقول: "وعلى كلّ تقدير: عطف الإنشاء على الإخبار". وهنا يعلّق المحقّق مبيناً لموقف النّحاة وأرباب البيان من هذه المسألة بالاعتماد على مصنّف مغني اللّبيب لابن هشام قائلاً: "عطف الإنشاء على الإخبار جائز عند بعض النّحاة، غير جائز عند البيهقيّين، وجمهور النّحاة"².

إضافة (بين) إلى متعدّد: فقد عبّ المحقّق على مثال الشّارح الذي أورده في باب الابتداء، وهو

بيت امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللّوى، بين الدّخول فحومل

عبّ بقوله: "هذا جواب عمّا يُقال: إنّ (بين) لا تُضاف إلّا لمتعدّد، كما يُقال: "دخلت بين القوم"، وهنا أُضيفت لواحد؛ فلا يحسن العطف بالفاء، والواجب العطف بالواو، والجواب: أنّ في الكلام حذف مضاف؛ أي بين أجزاء الدّخول، والأجزاء متعدّدة"³.

7. خاتمة:

لقد توصّلنا من خلال هذا المقال إلى مجموعة من النّتائج نجملها في النّقاط التّالية:

- لا يمكن دراسة مصنّفات البلاغة دون الاستعانة بمسائل علم النّحو؛ فالنّحو يسمح للمتكلّم باختيار ما يراه ملائماً للمقام الذي سيّبني تعبيره وفق مراتبه، وهذا هو سرّ التّكامل، والتّرابط بين العلمين.

¹ - سعد الدّين مسعود بن عمر التّفنّازاني (ت: 792هـ)، المرجع نفسه، ص282.

² - سعد الدّين مسعود بن عمر التّفنّازاني (ت: 792هـ)، المرجع السّابق، ص98.

³ - سعد الدّين مسعود بن عمر التّفنّازاني (ت: 792هـ)، المرجع نفسه، ص819.

- النّحو يضبط القول، والبلاغة تجمله، وهذا ما توصلنا إليه من خلال مخرجات تحقيق مصنّف التّفنّازاني؛ فالمحقّق يبيّن الأوجه النّحويّة المتاحة للتّعبيرات البلاغيّة المناسبة للمقام دون حصرها في تركيب معيّن شرط أن لا تخرج عن هذه الأوجه؛ فهو بمثابة السّلطة الضّابطة للتّعبير.
- دراسة مسائل علم النّحو تشمل عدّة أبواب من أبواب البلاغة؛ فالعلاقة بينهما متداخلة، ولا يمكن حصرها في قسم بعينه، أو أبواب بعينها.
- حرص المحقّق على ذكر المسألة النّحويّة الّتي لها علاقة بمتّن التّفنّازاني في مختصره مع نسبتها لأصحابها من اللّغويّين والنّحاة.
- تعدّد المسائل النّحويّة المحقّقة، واختلافها، حتّى تشمل جميع أبواب النّحو في الكتاب كلّ.
- معارضة المحقّق لكلام الشّارح في بعض المواضع مع ذكر الحجّة والدّليل من كتب النّحو.
- تصحيح المحقّق للتّفنّازاني فيما يتعلّق بذكر أصحاب المواقف النّحويّة، وبيان أصحابها الفعليّين مع ذكر المرجع النّحويّ.
- إنّ عناية محقّق المخطوطات البلاغيّة بضبط المسائل النّحويّة تكسب المصنّف قيمة، وأهميّة؛ فتخريج هذه المسائل يعني سعة اطلاعه بعلوم اللّغة العربيّة، وقدرته على التّوسّع في المعاني، وضبط المفاهيم البلاغيّة بالاستناد إلى ما ورد في مصادر النّحو.

4. قائمة المراجع:

- أحمد بن فارس بن زكريّا أبو الحسن (ت: 395هـ)، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، 1399هـ / 1979م، ج: 2.
- أحمد محمّد الخراط، محاضرات في تحقيق التّصوّص، دار المنارة للنّشر والتّوزيع، جدّة، السّعوديّة، ط1، 1408هـ / 1988م.
- إسلام ميلاط، د فاطمة صغير، 2023م، المنجز البلاغي للسّكّاكي في ميزان المحدثين، مجلّة المنهل، جامعة الوادي، الجزائر، المجلّد: 9، العدد: 1 (2023م).
- إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي أبو نصر (ت: 393هـ)، الصّحاح، تاج اللّغة، وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ، 1987م، ج: 6.

الدّرس النّحويّ في المخطوط البلاغيّ المحقّق

- جمال الدّين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب المصريّ الإسنيّ المالكيّ (ت: 646 هـ)، الكافية في علم النحو، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010م.
- الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال العسكريّ (ت نحو 395هـ)، الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصريّة - بيروت، 1419هـ.
- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهرّيّ زين الدّين المصريّ، والمعروف بالوقّاد (ت: 905هـ)، شرح التّصريح على التّوضيح، أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النحو، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ / 2000م، ج: 1.
- رمضان عبد التّوّاب مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1985.
- سعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ (ت: 792هـ)، المختصر، شرح تلخيص المفتاح، تح: عجّاج عودة برغش، دار التّقوى، دمشق، الشّام، ط1، 1442هـ / 2021م.
- صلاح الدّين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط7، 1987.
- عبد السّلام محمّد هارون، تحقيق النّصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1318هـ، 1998.
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الفارسيّ الأصل، الجرجانيّ الدار (ت: 471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ / 1992م.
- عبد المجيد دياب، تحقيق التّراث العربيّ، منهجه، وتطوّره، دار المعارف، ط2، 1993م.
- عثمان بن جيّ أبو الفتح الموصلّي (ت: 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصريّة للكتاب، ط4، ج: 1.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلّفين، مكتبة المثنّى، بيروت، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ج: 12.
- علي بن إسماعيل بن سيده المرسيّ أبو الحسن (ت: 458هـ)، المحكم، والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط: 1، 1421هـ / 2000م، ج: 2.
- مؤسّسة آل البيت لإحياء التّراث، منهج تحقيق المخطوطات، ط1، 1408هـ، مطبعة مهر، قم.
- محمّد بن السري بن سهل أبو بكر النّحويّ المعروف بابن السّراج (ت: 316هـ)، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، لبنان، ج: 1، ص35.
- محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدّين القزويني الشّافعيّ، المعروف بخطيب دمشق (ت: 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط3، ج: 1.

- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرّويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)،
لسان العرب، حاشية: اليازجي، وجماعة من اللّغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414، ج: 15.
- محمد بن يزيد المبرّد أبو العبّاس (ت: 285هـ)، البلاغة، تح، وفه: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الثّقافة
الدّينيّة، القاهرة، ط2، 1405هـ / 1985م.
- مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بحاجي خليفة (ت: 1067هـ)، سلّم الوصول إلى
طبقات الفحول، تح: محمد عبد القادر الأرناؤوط، إش، وتق: أكمل الدّين إحسان أوغلي، تد: صالح
سعداوي صالح، فه: صلاح الدّين أويغور، ج: 3.
- مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث، وقواعد التّحقيق، دار الطّليعة، بيروت، ط2، 1998.
- يوسف بن أبي بكر بن محمد بن عليّ السّكّاكي الخوارزميّ الحنفيّ أبو يعقوب (ت: 626هـ)، مفتاح
العلوم، ضب، وته، وتع: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2، 1407هـ، 1987م.